

تعيين لجنة وطنية مكلفة بالإشراف على الانتخابات

ترأس جلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالرباط، مراسم تعيين اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على الانتخابات.

وتميزت هذه المراسم بتلاوة رسالة ملكية في الموضوع، وبالكلمة التي ألقاها العاهل الكريم.

نص رسالة جلالة الملك:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

الطابع الشريف وبداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن، الله وليه

محب جنابنا الشريف.

أمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد.

سبق لنا أن أعلنا غير ما مرة، عن صادق عزمنا على أن تكون الإنتخابات المقبلة إنتخابات حرة نزيهة تطبعها الشفافية ويسلم بمصداقيتها الجميع.

وقد اشتملت قوانيننا في هذا الميدان على ضمانات كافية تكفل تحقيق الأهداف التي نسعى إليها، ولكننا قررنا زيادة في الإحتياط وأخذا بالوثيقة في هذه الأمور الهامة، أن نحدث لجنة مركزية ولجانا إقليمية للسهر على سلامة الإنتخابات في جميع مراحلها من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى إعلان نتائج الإقتراع.

وستتكون اللجنة المركزية من قاض يتولى رياستها ومن ممثل لوزير الداخلية، وعضو يختاره كل حزب من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، كما سيرأس اللجان الإقليمية قاض كذلك ويشارك فيها بالإضافة إليه عامل الإقليم أو من ينوب عنه وممثل لكل حزب من الأحزاب المذكورة آنفا.

ولن تتدخل هذه اللجان في الاختصاصات التي يسندها القانون إلى السلطات العمومية أو المنتخبين في مسلسل العمليات الإنتخابية، ولكنها ستسهر على سلامة هذه الإنتخابات وتحرص على أن تجري وفق النصوص القانونية التي تحكمها.

وسيتاح لكل من يلاحظ خطأ في تأويل هذه النصوص أو تجاوزا لمقتضياتها من قبل من عهد إليهم القانون بتطبيقها أن يعرض ذلك في المرحلة الأولى على رئيس اللجنة الإقليمية المختصة مكانيا ليعمل على تدارك الخطأ وإرجاع الأمور الى نصابها، وله أن يرفع الأمر الى رئيس اللجنة المركزية إن لم يقتنع بالإجراء المتخذ على المستوى الإقليمي حتى يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة في أعلى مستوى، وذلك

دون إخــلال بحق كل من يعنيه الأمـر في سلوك طـرق الطعن القضـائي التي يضمنها القـانون بصـورة عامة .

وفقنا الله لما فيه الخير وهدانا الى أقوم سبيل ، إنه سبحانه سميع مجيب والسلام .

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الثلاثاء 7ذي الحجة عام 1412هـ الموافق 9يونيو 1992م .

ـ نص كلمة جلالة الملك ـ

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

حضرات السادة . . إن نـص الرسالـة التي قرئت عليكم الآن نص واضـح لايحتاج إلى تفسير إلا أنني أريد أن أضيف بعض التعاليق .

التعليق الأول هو أننـا حينما فكرنا في هـذه اللجنة وجدنـا أنفسنا أمام سلطتين . . سلطـة إدارية محضة يخولها القـانون والظهير الشريف إلى العمال ، وسلطـة إدارية كـذلك ولكن منبعها الإنتخـابات ، وتتمثل في رؤساء المجالس الحضرية والقروية ؛ تلك التي أصبحت سلطا لأن القانون والدستور يعطيها حظا وافرا من المسؤوليات . فوجدنا أنفسنـا أمام سلطتين ؛ سلطة إدارية محضة وسلطة إدارية منتخبة ، وخشينا أن تطغـى في بعض الأحيان هيبـة السلطة الإداريـة على السلطة المنتخبة أو أن تتمـرد في بعض الأحيان السلطة المنتخبة على السلطة المعينة وأن يتبع هذا كله شيء من الفوضى والتماطل في الإجراءات الإدارية والتأخر في تنفيذ المسلسل الذي يجب أن يبتدىء في أقرب وقت ممكن إن نحن أردنا أن يكون لنا برلمان إن شاء الله قبل نهاية السنة .

ومن وجود هاتين السلطتين جاءتنا فكرة تعيين قاض ليكون أولا صاحب السدد ليسدد بين الآراء أو يفصل بما أتاه الله من معاني قانونية ، وإذا أشكل عليـه الأمر أن يرفعه إلى اللجنة العليا الوطنية التي ستعمل بجانبنا . وقد عينا على رأسها السيد ميكـو القاضي المعروف وأضفنا اليه كخليفة ليعينه السيد الشـدادي وستكون هـذه اللجنة الـوطنية ــ كما سمعتم ــ مكونـة من الأحزاب السيـاسية الموجـودة في البرلمان ، وستجتمع إما تحت رئاستنا مباشرة وإما تحت رئاسة مستشارنا السيد أحمد رضا اكديرة .

وهذه الأصناف الثلاثـة التي ذكرتها من الموظفين المحترمين السامين ، من قضاة وعمال ومنتخبين مـوظفين ، تجمعني بها آصرة خـاصـة ، ألا وهي الطـابع الشريف لأنـه حتى المنتخبين حينما يصيرون منتخبين أضفي عليهم المسؤوليـة والتزكية بظهير شريف أوصيهم فيـه بالأخذ بيـد الرعايـا والحفاظ على الأمـانة والالتـزام بالمسـؤولية . وإنني أظن أن هـذا الحبل الوثيق الـذي يجمعني بكم أجمعين هو الـذي سيجعلكم أنتم الذيـن تحضرون هنا بالإضـافة الى ثمانمائة رئيس مجلس بلـدي وقروي في مستـوى بلدكم ومستوى التاريخ الذي نعيشه .

أما فيما يخص اللجنـة الوطنيـة ، فلها ــ وليس على سبيل الحصر ـ عمل أكثـر من مجرد النظر في ملفات الشكاوي . فمثلا ، استقطابا للحكمة وبحثا عن الكمال فهـي مدعوة الآن للالتحاق بالديوان الملكي لتنظر في التقطيع الجديد ولتعطينا رأيها في الموضوع كما أننا سنجتمع بها شخصيا لتعطينا رأيها فيما يخص الحصص ـ مثلا ـ التي ستخول لكل حزب حزب ، في ما يخص استعمال وسائل الإعلام المسموعة



والمرئية . كما أنـه ، طبقا لما ينص عليه القـانون ، ستعطينا رأيها كـذلك سواء في الكم أو في الكيف ، فيما يخص الإعانات القـانونية التي يعطيها القـانون للأحزاب السيـاسية لتمويل الحملة الانتخـابية . وقلت هـذه النقط لا للحصر فستأتي نقط أخرى أحتـاج فيها الى رأي هـذه اللجنة . وإنني مطمئن مسبقـا الى آرائها وإلى ما ستسفر عنه لقاءات عمالنا وقضاتنا ومنتخبينا لأنه كما يقول النبي ﷺ : ما اجتمعت أمتي على ضلال .

نحن مجتمعون وبـالأخص في هذه المرحلة ، لنهيء ميلاد مغـرب جديد ومواطن مغـربي جديد . فالبلاد مثل العباد تكبر فتضعف فيعطيها اللـه سبحانه وتعالى شبابا جديدا وقـوة أخرى وعنفوانا آخر . المهم هو أنه لابد أن تمر كل دولة من أوقـات ضعف ، ولكن إذا هي عرفت كيف تربي ذاتها وهيكلها ، ربت كذلك المنـاعة الكـافية لها حتى إذا أتت شيخوختهـا لا يكون العجـز ولكن يكون النضج والعقل والتعقل . فبلدنـا فتي ، فأكثره شبـاب ، والشباب متعطش وطمـوح ، فلنفتح أمامـه إذن باب العمل ، ولنفتح أمامـه ميدان الإلتـزام والمسؤوليـة ، ولنفتح تلك الأبواب على مصراعيهـا دون ريبة ودون غش ، ولنجعل دائما أمامنا الله سبحانه وتعالى شهيدا على نوايانا وكذلك موثقا لأعمالنا .

والله سبحـانه وتعـالى أسأل ـ أنتم الـذين تحضرون هنا لكم ولمن لم يحضر ـ أن يضفـي عليكم ما يجب من الحكمة وأن يلهم قلوبكم ما يلزم من التصافي وأن يهدي منطوقكم ومكتوبكم إلى ما من شأنه أن يسطر صحفا ذهبية قمينة بأن تبقى في دفاتر التاريخ الذي سنتركه لأبنائنا وللأجيال المقبلة . والسلام عليكم ورحمة الله .

7 ذي الحجة 1412هـ موافق 9 يونيو 1992م